الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/20*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة الخمسون
٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩
البند ٣ (ف) من جدول الأعمال المؤقت**
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات المخدرات وتعاطيها

تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن إحصاءات المخدرات وتعاطيها

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن إحصاءات المخدرات وتعاطيها. ويتضمن هذا التقرير استعراضا للأنشطة المضطلع بها مؤخرا بشأن إحصاءات المخدرات على الصعيد الدولي، بعد المناقشات التي دارت بشأن هذا الموضوع في الدورة الثامنة والأربعين للجنة الإحصائية وفي الدورة الستين للجنة المخدرات.

ويتضمن التقرير استعراضا لما نُفذ من أنشطة وما تحقق من إنجازات منذ صدور التقرير السابق، ويبين التحديات القائمة والأنشطة التي سيُضطلع بها في المستقبل. واللجنة مدعوة إلى أن تحيط علما بالإنجازات التي تحققت مؤخرا وأن تعلق على الأنشطة المقبلة الرامية إلى تعزيز دور الإحصاءات الرسمية في تحسين إحصاءات المخدرات على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي، من حيث توافرها ونوعيتها.

* أُعيدَ إصدارها لأسباب فنية في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

** E/CN.3/2019/1.

140119 140119 18-21824 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة ومعلومات أساسية

١ – ناقشت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والأربعين، موضوع إحصاءات المخدرات استنادا إلى تقرير قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا (E/CN.3/2017/12). وأقرت اللجنة الإحصائية في مقررها ١١٠/٤٨ (انظر E/2017/24، الفصل الأول – جيم) بأن لجنة المخدرات هي هيئة تقرير السياسات في الأمم المتحدة المنوط بها المسؤولية الأولى عن شؤون مراقبة المخدرات، ولذلك، وبعد أن استعرضت المزايا الإحصائية لخريطة الطريق المحددة في التقرير وأقرت بها، فقد رأت أن تنظر فيها لجنة المخدرات لكفالة مواءمتها مع توجيهات السياسة العامة للجنة المخدرات، وفي هذا الصدد، شجعت التعاونَ بين اللجنة الإحصائية ولجنة المخدرات.

٢ – وأكدت لجنة المخدرات، في قرارها ١/٦٠ الصادر في آذار/مارس ٢٠١٧، أهمية تعزيز آليات الإبلاغ عن البيانات الوطنية، وتحديد الثغرات في إحصاءات المخدرات الموجودة حاليا، واستطلاع إمكانيات تقديم الدعم للبلدان فيما يتعلق بتعزيز الأدوات القائمة لجمع البيانات وتحليلها على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، دعت لجنة المخدرات مكتبَ الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى النظر، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، في إمكانيات تعزيز وتبسيط أدواته المستخدمة حاليا في مجال جمع البيانات وتحليلها، بما يشمل تحسين نوعية وفعالية الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، الذي يديره المكتب والذي يُستخدم في جمع البيانات السنوية عن المخدرات على الصعيد العالمي.

٣ – وبالإضافة إلى ذلك، كررت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٨/٧٢ بشأن التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، طلباتها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، فيما يتعلق بتعزيز قدرتها على تطوير آليات الإبلاغ الخاصة بها، والنظر في إمكانيات تعزيز وتبسيط أدواته المستخدمة حاليا في مجال جمع البيانات وتحليلها، بما يشمل تحسين وتقوية نوعية الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية وتعزيز معدل الرد عليه وفعاليته، وإلى تقديم تقرير بشأن الطرائق الممكنة لتحسين هذه الأدوات إلى لجنة المخدرات لكي تنظر فيه أثناء دورتها الثانية والستين. ورحبت الجمعية العامة أيضا بمقرر اللجنة الإحصائية ١١٠/٤٨ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ بشأن إحصاءات المخدرات وتعاطيها، وشجعت التعاون بين اللجنة الإحصائية ولجنة المخدرات، ضمن ولاية كل منهما.

٤ – واستجابةً لهذه الطلبات، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشاورات واسعة النطاق مع السلطات الوطنية وعقد اجتماعا تشاوريا للخبراء في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وشارك في الاجتماع ممثلون عن ٥٢ بلدا و ٥ هيئات إقليمية ودولية. وشارك فيه أيضا ممثلون عن طائفة واسعة من المؤسسات الوطنية، ومنها المكاتب الإحصائية الوطنية.

٥ – وتمثلت أهداف الاجتماع في الأمور التالية:

(أ) تحديد واستعراض المنهجيات الإحصائية اللازمة لإنتاج بيانات أفضل عن المخدرات؛

(ب) استعراض الأدوات الدولية وأنشطة تنمية القدرات ابتغاء تحسين قدرات البلدان على إنتاج ونشر وتبادل بيانات عالية الجودة بشأن المخدرات؛

(ج) مناقشة جودة وصحة البيانات التي تُجمع حاليا من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية والطرائق الممكنة لتحسينه.

٦ - وقدم الخبراء توجيهات بشأن عدد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحسين إحصاءات المخدرات على الصعيدين الوطني والدولي. ونظروا في سبل استعراض النظام العالمي لجمع البيانات استنادا إلى الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية لتلبية الاحتياجات من المعلومات المشار إليها في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠٠٩ وفي الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية (القرار دإ-٣٠/١).

ثانيا - نتائج المشاورات مع الخبراء الوطنيين

٧ - حدد الخبراء عددا من الأنشطة الرامية إلى تحسين المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمخدرات على الصعيدين الوطني والدولي معا. وقد انبثقت العناصر الرئيسية التالية عن مناقشات الخبراء:

ألف - دعم الهياكل الأساسية الإحصائية ونظم رصد المخدرات على الصعيد الوطني

٨ - اتفق الخبراء على ضرورة تعزيز التعاون وتدفق المعلومات بين شتى الكيانات الوطنية ودون الوطنية التي تشكل المصادر الرئيسية للبيانات المتصلة بالمخدرات. وينبغي أن تلبي الجهود المبذولة في هذا الاتجاه الاحتياجات المتعلقة بتنسيق ومواءمة البيانات الإحصائية في مختلف المؤسسات والولايات ذات الصلة، وكذلك بين الأجهزة المختصة المترابطة ولكن المتميزة عن بعضها بعضا (مثل الجمارك وقوات الشرطة).

٩ - وسلط الخبراء الضوء على ضرورة إنشاء وتعزيز نظم وطنية تُعنى برصد مشكلة المخدرات، بما في ذلك نظم المعلومات والهياكل الأساسية المؤسسية والتقنية لتيسير جمع البيانات عن المخدرات ودمجها وتحليلها. وشدد المشاركون على أهمية التوافر على مراصد وطنية للمخدرات يمكنها أن تنشئ وتنسق نظم المعلومات لجمع وتحليل البيانات عن مشكلة المخدرات في أي من البلدان المعنية، من جميع جوانب تلك المشكلة.

باء - وضع منهجيات إحصائية في مجال المخدرات

١٠ - حُددت عدة مجالات يمكن أن يستفيد فيها إنتاج البيانات عن المخدرات بشكل كبير من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمنهجيات. وينبغي أن تعالج هذه المبادئ التوجيهية الحاجة إلى وضع تعاريف موحدة وأكثر دقة لبعض المؤشرات ولما يقابلها من مصادر ملائمة للبيانات، وكذلك إلى الطرائق والإجراءات الإحصائية الأكثر ملاءمة لإنتاج بيانات عالية الجودة.

١١ - ومن الأمثلة على المواضيع التي تحتاج إلى توجيهات تتعلق بالمنهجيات المبادئ التوجيهية لإجراء الدراسات الاستقصائية بشأن تعاطي المخدرات، وتقدير عدد السكان الذين يحتاجون إلى العلاج من الإدمان على المخدرات، وإنتاج بيانات متسقة عن أسعارها، وإجراء دراسات استقصائية في صفوف السجناء. وذُكرت أيضا الحاجة إلى وضع نهج موحد لحساب المسائل المتعلقة بمؤشر هدف التنمية

المستدامة ٣-٥-١ بشأن نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة.

جيم - استعراض الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية

١٢ - سلط الخبراء الضوء على الحاجة إلى تحسين جمع البيانات بشأن مواضيع مختارة من أجل الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات من المعلومات المنبثقة عن الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ٢٠١٦. فعلى سبيل المثال، من المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من البيانات الشاملة تلك المتعلقة بالمدمنين على المخدرات بشدة المعرضين لخطر كبير، والأشخاص الذين يتلقون العلاج، والآثار الصحية المترتبة على تعاطي المخدرات (حالات المرض والوفيات)، والصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة، والتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالمخدرات، والمخدرات ونظام العدالة الجنائية.

١٣ - ونوقشت طرائق تبسيط الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية لتقليل عبء الإبلاغ الذي تتحمله البلدان وتحسين معدل الرد عليه، بما يشمل مراجعة نطاق الأسئلة ودرجة تعقيدها واستطلاع إمكانيات إدخال تحسينات على بنية الاستبيان وعلى دورة جمع البيانات.

١٤ - واتفق المشاركون أيضا على ضرورة مراعاة البعد الجنساني حيثما كان ذلك ملائما، وذلك بالتصنيف المنهجي لجميع الأسئلة ذات الصلة بحسب نوع الجنس، وإدراج أسئلة تتيح إبراز التفاوتات الجنسانية، ومنها مثلا الأسئلة المتعلقة بحالات المرض والوفيات وتقديم الخدمات العلاجية والعدالة الجنائية.

دال - تعزيز شبكات الخبراء على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٥ - سلط الخبراء الضوء على أهمية إقامة الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية تعزيزا لإنتاج واستخدام البيانات المتسقة والشاملة والقابلة للمقارنة، وعلى أهميتها في إتاحة منتدى لتبادل أفضل الممارسات وتلقي الدعم من الأقران. ويمكن أن تكون هذه الشبكات منتجة بشكل خاص على المستوى الإقليمي لأنها قد تيسر تبادل الحلول بين الخبراء عندما تواجَه ظروف وتحديات مماثلة.

١٦ - وأقر الخبراء بأن تعيين جهات تنسيق وطنية، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة في مجال جمع البيانات عن الجريمة والعدالة الجنائية من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة، التي يديرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من شأنه أن ييسر تحسين البيانات المجمعة باستخدام الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، من حيث نوعية تلك البيانات ونطاق تغطيتها.

هاء - تحسين التعاون بين الوكالات

١٧ - تَجمع البيانات ذات الصلة بالمخدرات مجموعةٌ متنوعةٌ من الهيئات الدولية والإقليمية، بما فيها منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الجمارك العالمية، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، والاتحاد الأفريقي. وهناك مجالات للتكامل بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الدولية الأخرى، ولكن قد تكون ثمة مجالات يتداخل فيها عمله مع

عمل بعض الكيانات الإقليمية. وشدد الخبراء على أهمية تجنب الازدواجية في الجهود، وأقروا أيضا بحاجة شتى الكيانات إلى مواءمة ما تستخدمه في جمع البيانات من مفاهيم ذات صلة بالموضوع.

١٨ - وسلط الخبراء الضوء على ضرورة التشاور مع أصحاب المصلحة الدوليين الملائمين ابتغاء ضمان الفعالية في تحقيق تطورات فيما يتعلق بالاستبيان الخاص بالتقارير السنوية وغيره من أنشطة جمع البيانات ذات الصلة، وتفادي ازدواجية الجهود، والوفاء بالالتزامات الدولية على نحو أفضل، ومن ذلك على سبيل المثال السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، دعا الخبراء الكيانات الدولية إلى مواصلة الحوار داخل الفريق العامل التقني المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات وبائيات المخدرات، لأن ذلك قد ينطوي على آثار على محتوى الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية.

١٩ - وبالنظر إلى عبء الإبلاغ الذي تتحمله البلدان، رأى الخبراء أنه سيكون من المفيد على المدى المتوسط استطلاع سبل الاشتراك في جمع البيانات مع الهيئات الإقليمية المعنية بالبيانات عن المخدرات، على غرار ما يتم حاليا فيما يتعلق بالاشتراك مع دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة في جمع البيانات المتعلقة بالجريمة.

ثالثا - الأنشطة الحالية والخطوات المقبلة

٢٠ - أتاح الاجتماع التشاوري مع الخبراء فرصة فريدة للخبراء الوطنيين من جميع المناطق لإجراء مناقشة تقنية بشأن الاحتياجات والتحديات المشتركة في مجال المعلومات من أجل النهوض بالفهم العلمي لمشكلة المخدرات. وكان الاجتماع بمثابة منتدى لتبادل الممارسات والخبرات المتعلقة بالتصدي لتلك التحديات. وأثبتت المداولات بين الخبراء أنها وسيلة قيمة لمناقشة الطرائق الملموسة والفعالة والسليمة علميا لتحسين نظم المعلومات الوطنية المعنية بالمخدرات وجودة وتوافر البيانات عن المخدرات على المستوى الدولي.

٢١ - وأقر المشاركون بفائدة تبسيط الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية وتحسين فعاليته في تبيان مشكلة المخدرات العالمية، بيد أنهم شددوا غير ما مرة على قيمة الاستبيان باعتباره أداة لجمع وإتاحة معلومات أساسية عما يكون لشتى أبعاد مشكلة المخدرات من أنماط ونطاق واتجاهات، على المستويين الدولي والوطني معا. واعتبر المشاركون الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، علاوة على ما يضطلع به من دور في جمع المعلومات ونشرها، أداةً لتعزيز توحيد العمليات المتعلقة بالبيانات وتحفيز التواصل بين أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين بالموضوع.

٢٢ - وبعد الاجتماع التشاوري مع الخبراء ووفقا لولاية لجنة المخدرات، تركز حاليا أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال إحصاءات المخدرات على عملية استعراض الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية وعلى الطرائق الفعالة لتقديم الدعم للبلدان فيما يتعلق بتحسين إحصاءات المخدرات، من حيث توافرها ونوعيتها.

٢٣ - وبالإضافة إلى الأنشطة العادية المتصلة بنظم الرصد العالمية والإقليمية المعنية بالمخدرات تحديدا وإلى الدعم المقدم إلى البلدان لإجراء دراسات استقصائية تتعلق بالمخدرات (من قبيل رصد تعاطي المخدرات ومحاصيلها غير المشروعة)، يركز العمل المنهجي الجديد الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وضع إطار إحصائي لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، بما فيها تلك المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة، وعلى تحسين بيانات الوفيات المرتبطة بالمخدرات، وعلى

مؤشر هدف التنمية المستدامة ٣-٥-١. ونُفذت أيضا بشكل منتظم أنشطة للمساعدة التقنية وبناء القدرات.

٢٤ - وسيكون شهر آذار/مارس ٢٠١٩ محطة بارزة أخرى بالنسبة للجنة المخدرات. ذلك أن الجزء الوزاري، الذي سيعقد خلال الدورة الثانية والستين للجنة، سيقوم باستعراض تنفيذ الالتزامات المتعهد بها للاشتراك في معالجة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها، ولا سيما بحلول التاريخ المستهدف في عام ٢٠١٩، المحدد في الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٩. وفي إطار التحضير لهذه المناسبة الرفيعة المستوى، عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات فيما بين الدورات، في الفترة التي سبقت انعقاد دورتها المستأنفة الحادية والستين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وخلال تلك الاجتماعات، سلط ممثلو العديد من البلدان الضوء على أهمية تعزيز وتحسين جمع وتجميع وتبادل البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة، وكذلك على أوجه التآزر المحتملة مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، باعتبار الأمر أولوية للعمل في عام ٢٠١٩ وما بعده. وتناولت المناقشات الرسمية وغير الرسمية أيضا السبل الممكنة لتعاون لجنة المخدرات واللجنة الإحصائية لضمان استفادة إحصاءات المخدرات من توجيهات السياسة العامة الصادرة عن لجنة المخدرات، كما تناولت ما هو مخوَّل للجنة الإحصائية من اختصاص إحصائي تقني.

٢٥ - وقد قرر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عقد اجتماع تشاوري عالمي ثان بشأن إحصاءات المخدرات في تموز/يوليه ٢٠١٩، يتوخى وضع الصيغة النهائية لمقترح بشأن تنقيح الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، وتحديد خريطة طريق محسَّنة لوضع معايير عالمية وتقديم الدعم للبلدان في إنتاج بيانات أكثر عددا وأفضل نوعية بما يعود بالنفع على تصميم السياسات الوطنية وتحسين مستوى المعارف العالمية المتعلقة بمشكلة المخدرات. وستساعد هذه الجهود أيضا على قياس التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المشتركة المتعهد بها على مدى العقد الماضي لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها، باتباع نهج أُطلق عليه اسم ''نهج المسار الواحد'' في عام ٢٠١٩ وما بعده. ومن شأن هذا الاجتماع التشاوري أن يتيح فرصة للجمع بين خبراء من لجنة المخدرات واللجنة الإحصائية والدول الأعضاء ابتغاء مضافرة الجهود لتحديد الأساس لقوة دافعة عالمية تحفز تحسين نظم المعلومات المتعلقة بالمخدرات وضمان إنتاج ونشر إحصاءات المخدرات وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

٢٦ - وقد قرر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا إجراء دراسة تقييمية لتقديم دعم أكثر تركيزا على الأهداف للنظم الوطنية المنتجة لإحصاءات المخدرات. وستستند هذه الدراسة إلى دراسة استقصائية سيجريها المكتب بالشراكة مع شركاء دوليين وإقليميين من أجل فهم أفضل لأداء وقدرات ونواتج تلك النظم الإحصائية الوطنية، وكذلك فهم مدى توافر ونوعية إحصاءات المخدرات وطريقة تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في إنتاج إحصاءات المخدرات. وستُستخدم نتائج هذا التقييم في تحسين الإبلاغ الوطني والدولي عن البيانات المتعلقة بالمخدرات وفي تنفيذ أنشطة لبناء القدرات تكون أكثر تركيزا على الأهداف.

رابعا – التوصيات

٢٧ - قد ترغب اللجنة الإحصائية في القيام بما يلي:

(أ) تأكيد استعداداها المتجدد للتعاون مع لجنة المخدرات بشأن المسائل الإحصائية المتعلقة بالمخدرات، والنظر في السبل الكفيلة بزيادة تعزيز هذه الشراكة بغية تحسين إحصاءات المخدرات، من حيث توافرها ونوعيتها. وعلى وجه الخصوص، قد تنظر اللجنة الإحصائية في سبل المشاركة في عملية مراجعة الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية وفي تحديد خطة متجددة لتحسين إحصاءات المخدرات، من حيث توافرها ونوعيتها؛

(ب) دعوة المكاتب الإحصائية الوطنية إلى تعزيز مشاركتها في إنتاج ونشر إحصاءات المخدرات وفي تحسين المعايير المنهجية ذات الصلة، بما فيها الدراسات الاستقصائية عن تعاطي المخدرات، والتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالمخدرات، وحالات المرض والوفيات المرتبطة بالمخدرات؛

(ج) دعوة المكاتب الإحصائية الوطنية إلى الترويج للمبادرات الرامية إلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية بإحصاءات المخدرات؛

(د) دعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع الوكالات الدولية الأخرى، إلى إجراء دراسة استقصائية لتحسين فهم أداء النظم الإحصائية الوطنية المتعلقة بالمخدرات وقدراتها ونواتجها، وفهم مدى توافر ونوعية إحصاءات المخدرات وتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(هـ) دعوة الجهات المانحة إلى تعزيز الجهود التي تُبذل عالميا وإقليميا لدعم البلدان في تحسين الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالمخدرات؛

(و) دعوة المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة الصحة العالمية إلى تقوية تعاونها في مجال إحصاءات المخدرات بغية زيادة اتساق البيانات والتقليل إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ الذي تتحمله الدول الأعضاء.